



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ الموافق ١٠/٣/٢٠٠٩ م - برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة قزوق العساي و جطر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد ياسان و محمد صالح التفتشدي و عبود صالح التميمي ومهاثيل شمشون فس كور كيس وحميد أبو اتين المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

تميز وزير الداخلية/إضافة لوظيفته وكيله لطيد الحقوق هيثم علي حسن التميز عليه /خالد وهي كاطع
الإضافة:

أدعى المدعي (التميز عليه) لدى محكمة القضاء الإداري انه كان منسجياً للعمل لدى المدعي عيه (التميز/إضافة لوظيفته في مديرية شرطة أحدات بغداد وان المدعي عليه إضافة لوظيفته طرده من الخدمة لعدم نزافته بموجب الأمر الإداري الرقم ٦٤٨ في ٢٠٠٦/١٢/٧ وتمت إحالته إلى محكمة تحقيق الكفاءة وتنظم المدعي من الأمر المذكور. وأقام هذه الدعوى بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣ ونتيجة للمرافعة الضرورية وبعد الاطلاع على المستندات المبرزة قررت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٩ وبعد الاضبارة ٢٠٠٨/١١/٩ رد دعوى المدعي من الناحية الشكلية لعدم إبراز التظلم أو إثبات تقديمه مع تحميله الرسوم وأتعاب المحاماة. طلب المدعي (التميز عليه) إعادة المحاكمة بعريضة الدعوى المؤرخة ٢٠٠٨/٧/٢٢ وإبراز تظلمه المؤرخ ٢٠٠٨/٦/١٤ ونتيجة للمرافعة الضرورية العتية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٣ وبعد اضبارة ٢٠٠٨/١٢/٢٣ وبعد الاطلاع على المستندات المبرزة وإيفساف التحقيق بحق المدعي مؤقناً من محكمة تحقيق الكفاءة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٩



والإفراج عنه الحكم بإلزام المدعي عليه / إضافة لوظيفته بإلغاء الكتابين المرقمين ٦٤٨ في ٢٠٠٦/١٢/٧ و ٤٦٩٩ في ٢٠٠٦/١٢/٢٥ مع تحصيله المصاريف وأتعاب المحاماة ، طعن المميز بطلبه لتمييزية المؤرخة ٢٠٠٩/١/١١ ظاهياً نقضه وللأسباب المبينة فيها .
القرار:

لدى التدقيق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى النظر في الحكم المميز وجد ان المميز عليه (المدعي) أقام هذه الدعوى بطلب إلغاء الكتابين المرقمين ٦٤٨ في ٢٠٠٦/١٢/٧ و ٤٦٩٩ في ٢٠٠٦/١٢/٢٥ لمتضمنين طرده من الخدمة في قوى الأمن الداخلي لعدم نزاهته وعدم إعادته إلى الخدمة مستقبلاً . وان المحكمة أصدرت حكمها المميز القاضي بإلغاء القرارين المذكورين وجميع الأثر المترتبة عليهما . مستندة بحكمها إلى ان فاضي التحقيق اصدر قراره المؤرخ ٢٠٠٦/٥/٩ بالإفراج عن المدعي وظل التحقيق مؤقتاً وان المحكمة لم تجد أدلة تشير إلى عدم نزاهته . وكان هذا الاتجاه من المحكمة غير صحيح حيث أصدرت ذلك قبل استكمال التحقيقات اللازمة ، لأنها في الجلسة المؤرخة ٢٠٠٨/١٠/٨ كلفت وكيل المدعي بإيراد الكتاب المطعون فيه والمرفق ٦٤٨ في ٢٠٠٦/١٢/٧ واستعمل لتقديمه وفي الجلسة الثانية لم يبرز هذا الكتاب وإنما يبرز صورة الكتاب المرقم ٤٦٩٩ في ٢٠٠٦/١٢/٢٢ وان هذا الكتاب صدر من مديرية شرطة إحداه بغداد بناءً على الأمر الصادر من وزارة الداخلية بالكتاب المرقم ٦٤٨ في ٢٠٠٦/١٢/٧ ، فكان المتعين على المحكمة الاضطلاع على الكتاب المذكور والسؤال من وكيل المدعي عليه / إضافة لوظيفته عن المسند الذي استند إليه موكله عند إصدار الكتاب المطعون فيه والمتضمن طرد المدعي



تہ نزاہتہ • لاسیما ان ہذا الکتاب صدر بعد صدور قرار الإفراج عن المدعی
مما یقتضی التحقیق من وکیل المدعی علیہ / إضافة لوظیفته عن هذه الأسباب
وہل ہذاک أئمة أخرى استند إليها موکلہ عند إصدار قرارہ فرارہ بطرد المدعی من
الخدمة ومن ثم تقرر المحكمة ما إذا كان المدعی علیہ/ إضافة لوظیفته متعسفاً
فی إصدار الأمر المطعون فیہ من عدمہ • وحدث ان المحكمة أصدرت حکمها
المیز قبل التحقیق من ذلك مما أخل بصحته قرر نقضه وإعادة الدعوی إلی
محکمتها لإتباع ما تقدم علی ان یفعل رسم التمییز تابعاً للنتیجة وصدور القرار
بالاتفاق فی ۱۰/۳/۲۰۰۹ م •

الرئیس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد الساعی

العضو
جعفر ناصر حسین

العضو
اکرم ظہ احمد

العضو
اکرم احمد بابان

العضو
محمد صائب القسبندی

العضو
عبود صالح التمیمی

العضو
مبھانبل شمشون نس کور کیس

العضو
حسین ابو التمن